سلسلة قطاع الأعمال العام والخصخصة

للدكتور أحمد محمد ارباب

جامعة العلوم التطبيقية

مملكة البحرين

الحلقة الرابعة: مزايا الخصخصة

تناول العديد من الكتاب والباحثين المزايا التي يحققها برنامج الخصخصة. وفيما يلي بعض من تلك المزايا:

1. أن الخصخصة تتيح رفع الكفاءة الإقتصادية لوحدات النشاط الاقتصادي عن طريق ترشيد ممارسة هذا النشاط بتخفيض التكاليف الإنتاجية و البيعية والتسويقية المختلفة إلى أدني حد ممكن.
2. أن الخصخصة تعمل على تحقيق التوظف الكامل للعمل والموارد الإنتاجية المتاحة بالدولة، فضلاُ عما تتيحه جهود الأفراد ومبادراتهم الفردية من أثر فعال نحو تخصيص بشكل كفء على مجالات أنشطة الاقتصاد المختلفة، ومن ثم زيادة عائد وناتج هذه الأنشطة وما يؤدى ذلك أيضاً من تأثير مضاعف على زيادة فرص العمل والتوظف ومن ثم زيادة متلاحقة في الناتج القومي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي ومن التراكم الرأسمالي للدولة والمجتمع.
3. أن استخدام الخصخصة في توسيع قاعدة الملكية ونقل ملكية الشركات العامة إلى العاملين فيها سوف يؤدى إلي وضع العمالة في هذه الشركات على الطريق الصحيح، حيث تتحول العملية الإنتاجية إلى عملية مشاركة فعلية تؤدي إلى زيادة الإنتاج ورفع الإنتاجية وتحسين الجودة والقضاء على كافة صور الإسراف والفاقد والتالف والعاطل والمهدر من عناصر الإنتاج.
4. أن الخصخصة تتيح اكتساب موارد إنتاجية جديدة، واستعمالات جديدة لموارد الإنتاجية الحالية، ورفع اقتصاديات تشغيل الموارد المتاحة في المجتمع، فالإنتاج وليد الحاجة، وتواجد الحاجات لدى الأفراد تحتاج إلى اكتشافها وتشخيصها بدقة ودراسة كيفية إشباعها والارتقاء بهذا الإشباع، ومن ثم يكون الطلب مولداً ودافعاً لنشوء العرض ومحفزاً له، وهو أمر يصعب تحقيقه في إطار بيروقراطية القطاع العام.
5. أن الخصخصة تتيح مضاعفة القوة الشرائية لأفراد المجتمع عن طريق ما تتيحه من زيادة متوالية ومتدفقة في الدخول سواء بالنسبة لأفراد المجتمع من فئة مكتسبي الأجور، أو من أصحاب حقوق الملكية من حملة الأسهم والسندات في شكل أرباح وعوائد الاستثمار، أو من الأنشطة الاقتصادية في شكل فوائد متفق عليها، أو للدولة في شكل ضرائب ورسوم، وتؤدى هذه الزيادة في الداخل إلى تحسين الأداء التشغيلي لكل منهم عن طريق زيادة قدرته على إشباع احتياجاته ورغباته، ومن ناحية أخرى

أضاف بأن الخصخصة تؤدي إلى تحسين إدارة العمليات الإنتاجية وحسن تخطيطها والاهتمام بالملكات الفردية وتطويرها والسماح بالنبوغ الإبداعي للأفراد وتحسين شروط وظروف العمل وحياة العاملين.

6. أن الخصخصة تؤدي إلى التخلص من المشاكل والأمراض المزمنة للقطاع العام، وبما يكفل للدولة وللوحدة مزيد من التحرر ومن القدرة على التعامل مع معطيات وظروف العصر من خلال الآتي:

أ- التخلص من أعباء دعم المشروعات العامة الخاسرة والتي تلتهم جانباً من الفائض الاقتصادي على مستوى الدولة.

ب-الكف عن تمويل استثمارات ذات عائد غير اقتصادي، ومن ثم ترشيد الإنفاق الاستثماري للدولة.

ت-ضعف عجز الموازنة العامة للدولة وتقليل عبء المديونية الخارجية.

ث-توفير السيولة اللازمة لإدارة وتشغيل النشاط التجاري للحكومة وبما يرفع كفاءة تشغيل وحداتها وتحسين الخدمة التي تقدمها.

ج-توفير السيولة اللازمة لسداد ديون الدولة، مما يرفع من جدارتها الائتمانية، ويحسن من شروط الاقتراض الدولي والمحلي وزيادة الثقة الدولية والمحلية فيها.

7. أن الخصخصة تؤدي إلى زيادة قدرة المجتمع على الاستثمار وعلى التنمية الذاتية المتواصلة مع زيادة الفائض الاقتصادي والتراكم الرأسمالي من خلال الآتي:

أ- توفير الموارد الكافية للقيام باستثمارات جديدة متكاملة في إطار الحافز الفردي وتحويل المكتنزات المدخرة إلى استثمارات فاعلة ذات عائد ضخم.

ب-توفير الموارد المالية المناسبة والكافية لمواجهة التوسعات في الإنفاق الجاري والذي يغطي احتياجات التشغيل الكامل لقوى الإنتاج داخل الوحدات الاقتصادية وبما يقضي على الطاقات الإنتاجية العاطلة.

ت- توسيع الاستفادة من أسواق المال والائتمان في توفير السيولة الكافية واللازمة سواء لإقامة مشروعات إنتاجية جديدة، أو توسعات المشروعات القائمة أو تطوير الوحدات الإنتاجية الخاصة بها.

ث- تحقيق التكاليف الإنتاجية وزيادة القدرة الإنتاجية ورفع الربحية، وبالتالي تكوين فائض مناسب للتمويل الاستثماري والجاري للشركات القائمة، و كذا تمكينها من إنشاء شركات.

8. أن الخصخصة تساعد على تحقيق الاستقلال الاقتصادي، وعلى التنمية الذاتية للمجتمع، وعلى إحداث استقرار اقتصادي دائم ومستمر ومناخ استثماري أفضل بدفع الطاقات الإنتاجية والإبداعية لأفراد المجتمع ومؤسساته ومنظماته، وذلك من خلال الآتي:

أ- زيادة عدد المنتجين والوحدات الإنتاجية كما ونوعاً وحجماً مما يدفع من آليات المنافسة الإقتصادية في الأسواق، ويكسر قاعدة الاحتكار ويحسن من كفاءة الإنتاج ويزيد الاهتمام بالجودة في جميع مجالاتها والاهتمام بالسوق والمستهلك.

ب–زيادة كفاءة المجتمع في توجيه موارده وتخصيصها على الاستثمارات المختلفة.

ت– تساعد الخصخصة على تعميق الشعور بالحرية والاستقلالية، وفي الوقت نفسه بالالتزام الذي تفرضه قوى وآليات السوق، وبما تحتاجه متطلبات الكفاءة الاقتصادية.

ث–تزيد الخصخصة القدرة على التحفيز والحوافز الإنتاجية بما تعطيه من قدرات حرة لصاحب العمل وحرية كاملة في منح الأجور والحوافز وفي تقرير سياستها الإنتاجية.

ج–تؤدي الخصخصة إلى إيجاد طبقة من المنظمين الذين يملكون قدرات ومؤهلات المبادرة الاقتصادية والذين لديهم الحس والمعرفة بالفرص الاقتصادية، والذين لديهم الخيرة والقدرة على اقتراح المشروعات ودراستها وتحمل المشاق والمتاعب الخاصة بالترويج لها.

ح–تؤدي الخصخصة إلى تخفيف العبء الضريبي عن كاهل الممولين نتيجة لتخفيف أعباء تمويل الإنفاق الحكومي على المشروعات الخاسرة وتمويل احتياجاتها الاستثمارية والجارية والحد من الإنفاق عليها دون مبرر منطق أو حاجة فعلية .

خ–تؤدي الخصخصة إلى إيجاد طبقة من محترفي مهنة الإدارة أو من المديرين المحترفين الفعليين الذين لديهم المهارة والذين يحاسبون على نتائج الأعمال وليس على تنفيذ القرارات الفوقية والسلطوية واللوائح.

9. أن الخصخصة تساعد على تصحيح الهيكل في معظم بلاد العالم النامي والمتقدم على حد السواء، التي تعاني من اختلال الهيكلة، ومن التدهور في معدلات النمو وانخفاض مستوى الكفاءات الإنتاجية من خلال الآتي:

أ– تؤدي الخصخصة إلى تقليل التدخل السياسي للدولة وللحكومة وللجهاز الإداري التابع لهما في عملية اتخاذ القرار للمشروعات والوحدات الاقتصادية وبالتالي تتيح لمتخذ القرار حرية الحركة والتعرف بشكل كبير، فضلاً عن تمكينه من اتخاذ القرار المناسب.

ب–تؤدي الخصخصة إلى تحسين الدخول وزيادة الرواتب والأجور والمكافآت والحوافز نظراً لربطها بمعايير موضوعية قائمة على زيادة الإنتاج ورفع الإنتاجية وتحقيق الأرباح والعوائد السليمة.

ت–تؤدى الخصخصة إلى الانضباط الإداري والعمالي والمهني والتشغيلي ووضع ضوابط علمية وعملية تحقق رفع الأداء والكفاءة، وفي الوقت نفسه لا تضع قيود على حرية حركة قوى العمل في المنشآت، مما يساعد على القضاء على كافة صور الإسراف والفاقد والعاطل والمهدر من عناصر الوقت والجهد والمواد، ومن ثم يسهم في زيادة الإنتاج والإنتاجية.

ث–تؤدى الخصخصة إلى إحلال المساهمين وإشرافهم الفعلي والذاتي لمراعاة مصالحهم الذاتية، محل الإشراف الهامشي والمكتبي البيروقراطي للحكومة وموظفيها الذين لا يشعرون بالمصلحة الذاتية لتحقيق جدية الإشراف. ومن خلال هذا تتحقق قدرات هائلة على الإنتاج، وعلى زيادة الدخول وزيادة

الاستهلاك، وزيادة الادخار في الوقت نفسه، وكذا على وزيادة الاستثمار مما يعالج الاختلالات الهيكلية القائمة في الاقتصاد.

10. أن الخصخصة تساعد على محاربة الجريمة الاقتصادية المنظمة ومعالجة صور وأشكال الفساد الاقتصادي وجعلها في أضيق نطاق لما تساهم به من زيادة في عدد المنظمات الأمنية الاجتماعية والإعلامية.
11. إن الخصخصة تؤدي إلى رفع معدل النمو الاقتصادي، وزيادة الادخار القومي ومعدلات الاستثمار القومي وتخفيف العجز في الموازنة العامة للدولة، ومن ثم تخفيف عبء الضرائب وعبء التضخم الواقع على كافة الجماهير، وزيادة كفاءة الأداء في الجهاز الحكومي وإجباره على رفع مستوى جودة الخدمات والسلع التي يقدمها في ظل المنافسة القوية التي يقدمها القطاع الخاص.
12. إن الخصخصة سوف تؤدي إلى زيادة الوعي الاستثماري لدى الأفراد حيث يتجه الأفراد إلى الاستثمار في المشروعات المربحة نتيجة لفتح أبواب الاستثمار أمامهم وبالتالي يخفف ميلهم نحو الاكتناز أو المضاربة على الأراضي والعقارات والمعادن النفيسة التي لا تضيف إلى الناتج القومي الحقيقي، ومن ثم تتسع فرص العمل بازدياد تحول الأفراد إلى الاستثمار المنتج.
13. أن الخصخصة سوف تؤدي إلى تحسين شروط التبادل الدولي، وزيادة قدره الدولة على التصدير وإحداث نمو متسارع في حجم ونوعية الصادرات نظراً لارتفاع ومستوى الجودة وكمية السلع والخدمات المنتجة وتنوعها، وتدعيم القدرة على منافسة الواردات، ومن ثم عدم اللجوء إلى أساليب الحماية الجمركية والإجرائية والضرائبية.
14. أن الخصخصة سوف تشجع على الدخول في عمليات التطور التكنولوجي واستيعاب أساليبه الحديثة وتطبيقاتها المتقدمة، والإنفاق على البحث العلمي يمكن من الوصول إلى أساليب إنتاجية أكثر تقدماً وتعطي جودة مرتفعة للسلع وكذا كمية أكبر منها وبتكلفة أقل، واكتشاف سلع وخدمات جديدة أكثر إشباعاً من السلع والخدمات الحالية، ومن ثم انخفاض أسعار السلع والخدمات الحالية مما يعني زيادة أكثر إشباعا للجمهور لتمكنهم من شراء سلع وخدمات أكبر بدخولهم التي ازدادت نتيجة الخصخصة.
15. أن الخصخصة تؤدي إلى:

أ- أحداث نمو وتكامل وأتساع للسوق، بحيث تعمل على قيام منافسة حرة مفتوحة ومناخ صحي يفتح الأبواب أمام المبادرة الفردية، وتزيد من حجم الاستثمارات وتساعد المشروعات الصغيرة على النهوض وإلى أتساع ونمو سوق المال وزيادة المعاملات المصرفية وإحداث انتعاش في الطلب ومن ثم يزيد من حجم وأتساع السوق للمستهلك ومن ثم تزداد أحجام المشروعات لتلبية حاجة السوق.

ب-أن التحول إلى القطاع الخاص يساهم في توسيع دائرة الملكية الخاصة وتوزيع الثروات والممتلكات بين المواطنين وذلك من خلال توسيع توزيع الأسهم وامتلاك المشروعات وغيرها من أصول القطاع

العام إلى أعداد كبيرة من أفراد المجتمع، وسوف ينعكس ذلك على ازدياد الشعور والانتماء الوطني كما أن المواطن سوف يشعر بأنه جزء من عملية القرار الاقتصادي.

ت-إتاحة الفرصة للحكومات لإعادة حصيلة عملية الخصخصة في مشروعات لا يرتادها القطاع الخاص عادة.

مما سبق نخلص الى أن أهم ما تم تداوله عن مزايا الخصخصة يتمثل فيما يلي:

أ- مدخل ملائم لرفع كفاءة الأداء الإداري والتشغيلي، باعتبار وجود الحافز الذاتي في حالة الخصخصة.

ب-أن هناك أسباباً اقتصادية وسياسية واجتماعية وإدارية وجيهة للخصخصة ولكنها لكي تكون سياسة جيده لابد من النظر لها من حيث دواعي الكفاءة.

ت-تخفيض العب المالي عن الميزانية العامة، وذلك بتحويل الملكية العامة للخاصة وان يترتب على ذلك اختفاء الدعم المالي لمنشآت قطاع الأعمال العام المعسرة، وتوفير مبالغ نتيجة عملية البيع، وإمكانية تحقيق إيرادات ضريبية إضافية من تلك المنشآت التي تم تخصيصها, بالإضافة لإمكانية التقليل من حاجة الحكومة للاقتراض ومكافحة التضخم المالي.